العدالة الاجتماعية

Social Justice

إعداد باحثة الدكتوراه:

تمارا بنت محمد عبدالله الفلاح

ضمن مقتضيات الحصول على درجة الدكتوراه في فلسفة الخدمة الاجتماعية

١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م

الفهرس

المحتويات	الصفحة
مقدمة	٣
مفهوم العدالة الاجتماعية وعلاقته بمفهوم المساواة	٣
العدالة الاجتماعية في الإسلام	٤
العدالة الاجتماعية في العصر الحديث	٥
مقومات العدالة الاجتماعية	٨
مرتكزات العدالة الاجتماعية	٩
خصائص العدالة الاجتماعية	١٢
صور العدالة الاجتماعية	١٣
استراتيجيات تحقيق العدالة الاجتماعية	١٣
العدالة الاجتماعية في الواقع العربي	١٥
سبل تعزيز العدالة الاجتماعية في العالم العربي	١٦
العدالة الاجتماعية في أدبيات مهنة الخدمة الاجتماعية	١٨
المراجع	١٩

العدالة الاجتماعية

مقدمة:

للعدالة الاجتماعية مفاهيم كثيرة، وهي متعددة الأبعاد، لايمكن اختزالها في سياق معين، بل إنها تشمل كل مناحي الحياة. إن المعاناة واللامساواة والتهميش والحرمان والظلم والاستبداد كلها مظاهر تنتمي للتجربة الإنسانية لم تتمكن الطبيعة من الحد منها ولا من استبعادها، بل لقد رافقت المآسي الإنسان طيلة مسيرته وعبر تاريخه، فما كان له في بداية الأمر إلا الاستنجاد بالطبيعة والبحث عن العدل في عالم المثل والخرافة، إلا أنه ومع تقدم الوعي البشري أصبح مفهوم العدل ينفصل عن المجرد ويكتسي طابعاً مادياً. إن المقارنة الكلاسيكية كانت تعتمد على العالم الخارجي معتبرة إياه المنقذ والملجأ الذي يحفظ ويصون الأخلاق ويناصر العدل، ولم تتكمن هذه المقارنة من الاستمرار طويلاً لأنها لم تُسائل الإنسان المسؤول الأول والأخير عن الظلم والإضطهاد، ولم تكن واقعية بل تأملية ومثالية، ولم تبحث عن الحلول بل بقت محصورة في مفهوم الأخلاق، هذه الأخيرة التي لا يمكن تحديدها بشكل مطلق بل تبقى نسبية نظراً للزوايا المختلفة التي يمكن أن تُطرح من خلالها (فهمي،٢٠١٤: ١٥).

تحظى العدالة الاجتماعية كفكرة أساسية باعتراف إنساني عام، ولكن تأسيس العدالة ذاتها، وكذلك مبادئها التفصيلية هي موضع خلاف ونقاش. فالعدالة الاجتماعية تعتبر بوصفها من أهم الفضائل للسلوك الإنساني، معياراً لتقييم الأفراد والمجتمعات على حد سواء.

والعدالة الاجتماعية باعتبارها موقفاً أخلاقياً من ناحية، يمكن أن تكون فضيلة من الفضائل، لكنها من جانب آخر مبدأ عام ومقياس للحكم على معايير القانون (ماير،٢٠١٠: ١٣١).

مفهوم العدالة الاجتماعية وعلاقته بمفهوم المساواة:

تعتبر المساواة من أقدم حقوق الإنسان التي أقرتها المواثيق الدستورية القديمة والحديثة، حيث أكدت جميع المواثيق والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان على المساواة القانونية بين الناس جميعاً، من دون تمييز بينهم لأي سبب كان سوى الكفاية والجدارة.

لذا فإن أحد أهم الأبحاث حول العدالة الاجتماعية هو علاقة العدالة الاجتماعية بالمساواة، فمبدأ المساواة والذي يرتبط أحياناً بالعدالة الاجتماعية ويصبح تعريفاً لها، يلعب دوراً أساسياً في فكرة العدالة بحيث لايمكن التقليل من دوره أو إنكاره، أما مقدار حقيقة ارتباط المساواة بالعدالة، فلا يمكن اعتبار المساواة المطلقة والرياضية أساساً مركزياً للعدالة، ومن هنا يجب أن لا تُفهم العدالة بمعنى المساواة المطلقة وإزالة كافة أشكال اللامساواة والإقرار بحاكمية المساواة المطلقة في المجتمع، بل المهم في الأمر هو السعي لجعل اللامساواة الموجودة معقولة، واللامساواة تصبح معقولة حينما تكون لصالح الجميع.

إنّ أحد معاني العدالة هو المساواة، بل تعتبر المساواة المعنى الأصلي والجذري للعدالة، ولكن هذا الاستنتاج يرتبط بنوع معين من المساواة، وهي المساواة النسبية والمعقولة أو القانونية لأن الناس يختلفون من حيث الاستعداد الفكري والعلمي والعملي والإمكانيات والنبوغ والاستعداد والطاقات والقدرة على العمل والمبادرة والابتكار. لذلك فإن إعطاء الجزاء والمكافأة المتساوية لهم يُعتبر مخالفاً للعدالة. بناءً على ذلك إذا أخذنا معنى العدالة بالمساواة المطلقة واعتبرنا معنى المساواة هي تساوي الجميع في النعم والجزاء والمكافأة، فإن هذا غير ممكن بل ويُعتبر ظلماً وليس عدالة ومخالفاً لمصلحة المجتمع، لأنه يمنع السعي والتقدم.حيث تولّد المساواة المطلقة نوعاً من اللامساواة المنافية لروح العدالة، وهي تساوي المجدّين والمبادرين وأصحاب التخطيط والإرادة والإقدام والمكافحين بالخاملين والمتقاعسين. لذا فإن أساس العلاقة بين العدالة الاجتماعية والمساواة هي الكفاءة والاستحقاق (أمين،٢٠١٠: ٥٤).

فمثلاً من الظلم البين أن تعامل المرأة وظيفياً كالرجل تماماً في ساعات العمل، أو مناطقه، أو فتراته، أو نوعيته، أو سنوات التقاعد.. ونحو ذلك، دون تقدير لوظيفتها الأساسية في بناء الأسرة السليمة، ولطبيعتها البشرية (نبيه،٢٠١١: ٦٥).

العدالة الاجتماعية في الإسلام:

قدم الدين الإسلامي للبشرية أصولاً ومبادئ عامة للعدالة الاجتماعية قد تطلعت البشرية إلى تحقيقها ردحاً كبيراً من الزمن، فقد ترك التفصيلات الجزئية والتطبيقات العملية التي يمكن أن تحتملها هذه المبادئ والقواعد للاجتهاد البشري بحسب اختلاف بيئاتهم وأحوالهم مستهدين بالقرآن والسنة النبوية كحد فاصل بين من يحكم بالعدل ومن يحكم

بالباطل، فقد وردت كلمة العدل في القرآن الكرم ثلاث عشرة مرة، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ ﴿النحل:٩٠﴾.

إن علماء الفقه الإسلامي يذهبون إلى أن مفهوم العدالة الاجتماعية له أكثر من مدلول ومعنى في القرآن الكريم خلافاً لما يظن البعض بأن مفهوم العدالة ملتصق بميدان القضاء الذي يفصل بين الحق والباطل ويقضي بين الناس في منازعاتهم وفي فرض الواجبات والتكاليف عليهم.

إن مبادئ العدالة مطلقة لاتراعى فيها الإعتبارات المتصلة بالحق ومبادئ الشرع فحسب، وإنما تشتمل على مختلف صور العدالة في مختلف ميادين الحكم والإدارة، إذ يعرّفها علماء الفقه بأنها مجموع الأحكام والتصرفات التي تُعنى بإسعاد الأمة وتعمل على تحقيق مصالحها وفقاً لمبادئ الشريعة وأصولها العامة، غير متأثرة بالأهواء والشهوات، فحيث تكون العدالة يكون الشرع لأنها جزء منه باعتبارها مبدأ من المبادئ التي يقوم عليها نظام الحكم وذلك وفق مانصت عليه العديد من الآيات القرآنية والتي أكدت وجوب الأخذ بالعدالة الاجتماعية لا باعتبارها مجرد فضيلة من الفضائل، بل باعتبارها جزءاً لايتجزأ من الشرع (أبو عجاجة،٢٠١١: ٨٥).

العدالة الاجتماعية في العصر الحديث:

من المسائل الأساسية التي يتطرق إليها الباحثون هي كيف للأفراد أن يتعايشوا مع بعضهم البعض في مجتمع ما بالرغم من إختلافاتهم التي تكون أحياناً عميقة، إن هذا يصبح ممكناً عندما يتشاطر الأفراد في مجتمع ما مفهوماً معقولاً للعدالة الاجتماعية، يعطيهم أساساً يمكن أن يقوم عليه النقاش العام للمسائل الأساسية والبت العقلاني فيها (سن،٢٠١٠: ١٠٤).

لقد أدت التطورات الاجتماعية والسياسية في العصر الحديث، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية إلى بروز مفهوم العدالة الاجتماعية، بغية التخفيف من الأزمات الناجمة عن تطبيق نظام الحرية الاقتصادية المطلقة، وأساس هذا المفهوم تنمية الخير الاجتماعي العام، واحترامه، وأن تعالج مسائل العدالة بالنظر إلى ما يحققه الفعل من الخير الاجتماعي العام.

فالعدالة الاجتماعية هي الحق في تكافؤ الفرص، ومنع الاستغلال، وتقدير عمل الفرد تقديراً صحيحاً، وإشباع حاجاته الطبيعية، والاجتماعية، باعتدال لا يخل بحق غيره، ولا يعتدي على شؤون الجماعة، ولا يمس القيم العامة. فهي احترام شؤون المجتمع، والتقيد بالصالح العام، أو هي احترام الحقوق الطبيعية، والوضعية، التي يعترف بها المجتمع، ويمكننا القول أن مفهوم العدالة الاجتماعية يقوم على وجه العموم بدور الرقيب على القانون والسلوك الفردي، وبالتالي فإنه يشكل معياراً نقيس به عدالة القوانين الفعلية التي نتعامل بها، فنأخذ ما هو عادل اجتماعياً، لأن الأصل في العدالة أنها تمثل شعوراً اجتماعياً، وتعكس اتفاقاً عقدياً، يمثل حس المصلحة المشتركة، والمنفعة العامة (جرار، ٢٠١٢: ٧٧).

فالعدالة الاجتماعية هي الهدف الذي ينشده جميع الناس، في شرق العالم وغربه، وإن جميع العاملين في الحقلين السياسي والاجتماعي يرونه أسمى الغايات، ففي العقود التالية للحرب العالمية الثانية أصبح النموذج الاشتراكي قبلة العالم لأنه ركز على مبدأ العدالة الاجتماعية، ولكن هذا النموذج انحسر تماماً في أواخر القرن العشرين، لأن تفسيره للعدالة اقتصر على معنى المساواة، ولاسيما التوزيع المتساوي للثروة الوطنية، كما أن التطبيق القسري للمساواة، ولاسيما من خلال التحكم في السوق ومصادر المعيشة وأنماط التملك، كان ثمنه التضحية بالحريات الفردية، واتسمت الدول الاشتراكية بالانغلاق وانعدام الحريات، وكان من أهم مبررات الاشتراكيين هو أن الحرية تبقى مجرد شعار، طالما كان الفرد مشغولاً بهم البقاء على قيد الحياة. ومن هنا قرروا أن ضمان مستوى معيشي محترم لجميع الناس يعتبر أولوية مقدمة على حرياتهم، وأنها تستحق التضحية بحقوق بعض الأفراد. وهذه الفكرة بذاتها هي خط الانكسار الذي قاد الاشتراكية إلى حتفها.

وبعد ذلك طور المفكر الأمريكي (جون راولز) مقاربة مختلفة عن العدالة الاجتماعية تربط بين المساواة والحرية، وتجعلهما معاً ركيزة العدل في الحياة السياسية. فقد ركز (راولز) على تعدد الخيارات والفرص المتاحة للأفراد، بما يمكنهم من اختيار نمط معيشتهم والتحكم في مسارات حياتهم. وبعبارة أخرى، فإن النظام الاجتماعي العادل هو ذلك الذي يتيح لأعضائه حرية أكبر وخيارات أكثر، ويجعل الموارد العامة متاحة للجميع على قدم المساواة، كما يضع سياساته وينظم مؤسساته على نحو يمكن الأكثرية الساحقة من استثمار تلك الفرص والموارد، وبالعكس من ذلك فإن الظلم يتجلى في النظام الذي تضيق فيه خيارات

الأفراد أو تحتكر لطبقة خاصة، أو يجري ربطها بالولاء السياسي أو التوافق مع سياسات النخبة (http//www.aleqt.com/2013/09/03article_783008.html).

تحظى العدالة كفكرة أساسية باعتراف إنساني عام، ولكن تأسيس العدالة الاجتماعية ذاتها، وكذلك مبادئها التفصيلية هي موضع خلاف ونقاش في الخطاب العلمي، وتُعتبر العدالة الاجتماعية، بوصفها من أهم الفضائل للسلوك الإنساني، معياراً لتقييم الأفراد والمجتمعات على حد سواء، والعدالة الاجتماعية باعتبارها موقفاً أخلاقياً من ناحية، يمكن أن تكون فضيلة من الفضائل، لكنها من جانب آخر مبدأ عام ومقياس للحكم على معايير القانون (ماير،٢٠١٠: ١٣١).

بين أن الفرد لايستطيع إشباع حاجاته، وتحقيق رغباته وأهدافه ومصالحه على الدوام بدون أن يتعارض هذا العمل- بشكل أو بآخر- مع مصالح الآخرين، ويفترض إدراكنا لهذه الحقيقة واجباً أخلاقياً يتمثل في إحقاق العدالة الاجتماعية، التي ترمي أساساً إلى حل المنازعات وإزالة التعارض بين مصالح الأفراد.

ومن الملاحظ أن معظم الجدل الفلسفي والقانوني في العدالة الاجتماعية يدور حول دلالتها على المساواة والاستحقاق المتفاوت في آن واحد، فالمساواة تقضي من جهة أولى بأن نتعامل مع الأفراد المتساوين بالتساوي، كما تقضي بأن نتعامل معهم على نحو يتناسب مع الاختلافات الموجودة بينهم، يُضاف إلى هذا كله أن المفهوم الاجتماعي للعدالة يقضي بأن ننظر إلى الفرد باعتباره غاية في ذاته لا وسيلة (جرار،٢٠١٢: ٦٩).

إن المناقشات الدائرة حول سمات الدولة الحديثة تُعد جزءاً من الحياة اليومية، والإشارة إلى العدالة الاجتماعية تلفت النظر إلى أن الدولة الاجتماعية الحديثة لها وظيفة ثقافية مركزية، بجانب وظائفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالسياسة الاجتماعية تساهم في ضمان نظام اجتماعي يُعد عادلاً، وبالتالي ترفع من قدر مشروعية الدولة والمجتمع. وبذلك تصبح المناقشة حول إصلاح الدولة الاجتماعية ليست مجرد مسألة تجديد وتحديث، بل إنها إعادة ترتيب للعدالة الاجتماعية (ماير،٢٠١٠: ٤١).

إن هناك معاني فلسفية وقانونية مختلفة للعدالة الاجتماعية منها: العدالة بمعنى المساواة:

تعني المساواة في الأصل اتفاق شيئين في الكمية.

أما المساواة أخلاقياً فتدل على المبدأ المثالي الذي يقرر أن الإنسان مساوي لأخيه الإنسان في الحق والكرامة. ولها من هذه الجهة شكلان: المساواة المدنية، والمساواة السياسية.

أما المساواة المدنية فهي المبدأ الذي يحتم معاملة جميع الأفراد معاملة واحدة عند دعوتهم للقيام بواجباتهم، وعند تمتعهم بالحقوق المعترف لهم بها في القانون.

أما المساواة السياسية فهي المبدأ الذي يعترف لجميع الأفراد بحق الاشتراك في الحكم، والتعيين في الوظائف العامة، وفقاً للشروط التي يحددها القانون، بدون تمييز بين طبقاتهم، وثرواتهم، وأديانهم، وأصولهم.

والإنسانية لا تتعارض أبداً مع حظوة بعض الفئات أو الأفراد من الناس بفرص أو مصادر أكثر من غيرهم، سواء لأن لهم حاجات أكبر، أو قدرات وجهود أكبر، فالعدالة الاجتماعية لاتعني المساواة الرياضية دائماً، وبالضرورة (جرار،٢٠١٢: ٧١).

فكثيراً ما يُنظر إلى العدالة الاجتماعية كمرادف للمساواة، ولكن يجب الانتباه إلى أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة الكاملة أو المطلقة، أي أنها لا تعني مثلاً التساوي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل أو الثروة. فمن الوارد أن تكون هناك فروق في هذه الأنصبة، حيث تتواكب هذه الفروق مع الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة، كالفروق في الجهد المبذول في الأعمال المختلفة، وفيما تتطلبه من مهارة أو تأهيل علمي أو خبرة، كذلك الفروق المرتبطة بالعمر (حيث تقل الاحتياجات الغذائية للطفل عن البالغ)، أو المرتبطة بالحالة الصحية (فالمريض قد يحتاج موارد أكثر من السليم للصرف على علاجه).

والأمر المهم هو أن تكون اللامساواة، أي الفروق بين الناس في الدخل أو الثروة أو في غيرهما مقبولة اجتماعياً، بمعنى أنها تتحدد وفق معايير بعيدة عن الاستغلال والظلم، ومتفق عليها اجتماعياً.

إن المساواة في الحقوق تشير إلى أن فكرة العدالة الاجتماعية لاتنفصل عن فكرة حقوق الإنسان، فالعدالة الاجتماعية استحقاق أساسي للإنسان نابع من جدارته كإنسان

بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك على ماهو مقرر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي طائفة واسعة من العهود والمواثيق والاتفاقات الدولية، كالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاتفاقات الخاصة بحقوق الطفل والمرأة والأقليات. كما أن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن مبدأ الوفاء بالحاجات الإنسانية للبشر، ذلك أن إنسانية الإنسان لا تكتمل، وكرامته لا تتحقق، ما لم يمكن إشباع حاجاته الإنسانية، وإذا انتقلنا من المساواة في الحقوق إلى المساواة في الواجبات فيجدر الانتباه إلى أن المساواة في الواجبات ليست مطلقة، بل أنها مربوطة بمبدأ أساسي وهو مبدأ القدرة، وذلك إنطلاقاً من القاعدة الأصولية التي تقرر أن القدرة مناط التكليف (http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=01102012&id=b54bad65-e462-4920-ae1b-7f7945cbbcab)

مقومات العدالة الاجتماعية:

للعدالة الاجتماعية مقومات عديدة، ويمكن الإشارة إلى أهمها ضمن النقاط التالية:

١- المساواة بين الناس: ونقصد بذلك المساواة بين الناس أمام الشرع والقانون، والمساواة في الحقوق والواجبات والمساواة في تقلد المناصب العامة، والمساواة في الحصول على المكاسب والامتيازات والمنافع.

وإذا ماشعر الجميع بالمساواة الحقيقية فيما بينهم، فإن ذلك يؤكد الحيوية والنشاط والتفاعل والتنافس الشريف بين مختلف أفراد المجتمع وشرائحه. أما غياب المساواة، فيؤدي إلى انتشار المحسوبيات في الحياة العامة، والشعور بالإحباط والتذمر، وانعدام تكافؤ الفرص، وهجرة العقول، وانتشار الظلم وغياب العدل.

٢- التوازن الاجتماعي: ويقصد به التوزيع العادل للثروات، والتوازن بين أفراد المجتمع في مستوى المعيشة وليس في مستوى الدخل، فالإسلام مثلاً يسعى من خلال تشريعاته إلى خلق مجتمع قادر على التقارب في الحياة المعيشية، بما يؤدي إلى توازن المجتمع، والقضاء على الطبقية المعيشية، ولأجل ذلك أكد الإسلام على أخذ بعض القيمة الفائضة من يد الأغنياء من خلال وجوب أداء الواجبات المالية، ورفع مستوى الفقراء إلى المستوى العام في المجتمع.

وقد أشار القرآن الكريم إلى ضرورة إيجاد التوازن بين الفئات الاجتماعية، وإزالة الطبقية القائمة على إعلاء طبقة اجتماعية معينة، وإنزال فئة اجتماعية أخرى كما في قوله تعالى: ﴿مَّا أَفَاء اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاء مِنكُمْ﴾ ﴿الحشر:٧﴾.

فالعدالة الاقتصادية التي هي جزء من العدالة الاجتماعية لايمكن أن تتحقق من دون توزيع عادل للثروات، ومشكلة المشاكل في عصرنا هو تمركز الثروات عند فئة قليلة من الناس في حين تعيش الغالبية العظمى في فقر مدقع، وبذلك يزداد الغني غنى والفقير فقراً.

وحتى يتحقق التوازن الاجتماعي نحتاج إلى الاهتمام بالطبقات الاجتماعية الضعيفة والمحرومة والمهمشة، والمساواة في توزيع الثروات مع تساوي الحقوق والاستحقاقات، وتوفير مستلزمات العيش بكرامة وعزة.

٣- احترام حقوق الإنسان: المقوم الثالث والمهم من مقومات العدالة الاجتماعية احترام حقوق الإنسان المعنوية والمادية، فصيانة حقوق الإنسان واحترامها والدفاع عنها، مؤشر على وجود العدالة الاجتماعية، وغيابها دليل واضح على غياب العدالة الاجتماعية أو نقصانها (http//aafaqcenter.com/indexphp/post/263).

مرتكزات العدالة الاجتماعية:

يخضع تحديد ما تعنيه العدالة الاجتماعية وأفضل السبل لتحقيقها في كثير من الأحيان لجدل كبير، كما تخضع حدود مفهوم العدالة الاجتماعية لتغيير مستمر لأن الفكرة هي في حد ذاتها ثمرة لنظام قيمي وثقافي متغير (OECD,2011: 11).

لكن رغم التنوع الكبير في مفهوم العدالة الاجتماعية، والتعريفات التي لا تحصى للعدالة الاجتماعية، يجمع عدد كبير من البحوث الأكاديمية، والمؤلفات العلمية على عدد من المرتكزات الواجب توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية أبرزها :

١- تكافؤ الفرص:

يعد مبدأ تكافؤ الفرص وعدم التمييز هو حجر الزاوية في العدالة الاجتماعية، بل كثيراً ما ينظر إلى العدالة الاجتماعية كمرادف للمساواة، ولكن يجب الانتباه إلى أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة الكاملة أو المطلقة، بمعنى التساوي الحسابي في أنصبة أفراد

المجتمع من الدخل أو الثروة، فمن الوارد أن تكون هناك فروق في هذه الأنصبة تتواكب مع الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة كالفروق في الجهد المبذول في الأعمال المختلفة، أو فيما تتطلبه من مهارات أو تأهيل علمي أو خبرة، أو طبيعة الإحتياجات.

والأمر المهم هو أن تكون هذه الفروق بين الناس في الدخل والثروة أو في غيرها مقبولة اجتماعياً، بمعنى أنها تتحدد وفق معايير بعيدة عن الاستغلال والظلم ومتوافق عليها اجتماعياً، وحسب المفكرون في هذا المجال فإن اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تنظم على نحو يجعلها تقدم للأفراد الأقل حظاً في المجتمع أكبر نفع ممكن من جهة، ويجعلها تتيح في الوقت نفسه إمكانية الالتحاق بالوظائف والمواقع المختلفة أمام جميع الأفراد في إطار من المساواة المنصفة في الفرص من جهة أخرى. وعموماً فإن العدالة الاجتماعية تعني فى الأساس المساواة فى الحقوق والواجبات، والتكافؤ في الفرص.

ويشير مبدأ تكافؤ الفرص في الحقوق إلى أن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن فكرة حقوق الإنسان، فالعدالة الاجتماعية استحقاق أساسي للإنسان نابع من جدارته كإنسان بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية، والمدنية والسياسية من ناحية أخرى على نحو ما هو مقرر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيره من العهود والاتفاقيات الدولية المعنية.

وتقترن المساواة في الفرص بثلاثة شروط:

- عدم التمييز بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدى إليه من عوامل، وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق.
- توفير الفرص حيث لا معنى للحديث مثلا عن التكافؤ في فرص العمل إذا كانت البطالة شائعة، وهو ما يرتب التزاماً على الدولة بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوافر فرص العمل.
- تمكين الأفراد من الاستفادة من هذه الفرص ومن التنافس على قدم المساواة.

فاغتنام الفرص قد يرتبط بتوافر قدرات معينة مثل مستوى تعليمي معين، أو امتلاك أرض أو رأسمال، والمنافسة على الفرص سوف تفتقر إلى التكافؤ عندما تتسع الفروق في القدرات بين المتنافسين. وهنا تظهر الحاجة إلى دور الدولة في إتاحة التعليم والتدريب، وإعادة التدريب، والرعاية الصحية وغيرها من عوامل بناء القدرات وتنميتها.

لكن حتى لو توافرت الشروط الثلاثة السابقة فإن ذلك قد لا يحقق العدالة، إذ ينتج الاختلاف في قدرات الأفراد، ونصيب أسرهم من الفقر أو الغنى، ومن تدني المكانة الاجتماعية أو علوها، فروقاً واسعة في العوائد تتجاوز ما يمكن اعتباره فروقاُ مقبولة اجتماعياً. ومن هنا تظهر ضرورة تدخل الدولة بسياسات إعادة التوزيع لتقريب الفروق في الدخل والثروة بين الطبقات حتى لا تؤدي هذه الفروق للإطاحة بمبدأ تكافؤ الفرص ذاته. ذلك أن التكافؤ في الفرص وإن كان شرطاً ضرورياً للعدالة الاجتماعية، فإنه غير كافٍ لتحقيقها، ويلزم أن يضاف إليه شرط السعي المستمر لتضييق الفوارق في توزيع الدخول والثروات ومن ثم الفوارق في النفوذ السياسي (العيسوي،٢٠١٢: ٣).

٢- التوزيع العادل للموارد والأعباء (العدالة التوزيعية):

كذلك تعني العدالة الاجتماعية التوزيع العادل للموارد والأعباء من خلال نظم الأجور والدعم والتحويلات ودعم الخدمات العامة، وبالذات الخدمات الصحية والتعليمية. ويتحقق ذلك من خلال عدد من المحاور التي يتم من خلالها توزيع الدخل، وإعادة توزيعه داخل المجتمع كالتالي:

- المحور الأول: هذا الهدف هو إصلاح هيكل الأجور والدخول والذي يتم من خلاله تحديد المستوى المعيشي للعاملين بأجر، ويعكس بصورة أو بأخرى توزيع القيمة المضافة المتحققة في العملية الإنتاجية بين أرباب العمل والعاملين لديهم. وتشكل سياسات الأجور حجر الزاوية في تطبيق العدالة الاجتماعية، يتضمن إعادة النظر في هيكل الأجور ثلاثة جوانب يقضى الأول وضع حد أقصى وأدنى للأجور، ويستلزم الجانب الثاني اعتماد مفهوم الدخل بدلاً من الأجر أو الراتب، ويتطلب الجانب الثالث تحقيق "العدالة الأفقية" و"العدالة الرأسية" للدخول داخل القطاع الواحد.
- المحور الثاني: يختص بنظام الضرائب الذي يعيد توزيع الدخول من خلال طريقة توزيع الأعباء الضريبية. وكلما تعددت الشرائح الضريبية واتخذت منحنى تصاعدي يتناسب مع المقدرة التكليفية للممولين، فإن النظام الضريبي يتمتع بدرجة أعلى من الكفاءة في تحسين الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتستند فلسفة النظام الضريبي متعدد الشرائح والتصاعدي إلى أن الأعلى دخلاً، يكون أكثر استفادة من الإنفاق العام على البنية الأساسية وعلى الخدمات العامة الأساسية بما يستوجب عليه أن يسهم بمعدلات أعلى في الحصيلة الضريبية التي يتم من خلالها ذلك الإنفاق العام.

- المحور الثالث: يختص بالدعم السلعي والتحويلات ودعم الخدمات العامة، وهو إنفاق عام موجه إلى الفقراء ومحدودي الدخل وشرائح رئيسية من الطبقة الوسطى لإتاحة الرعاية الصحية والتعليمية لهم، وتوفير مصدر دخل للفئات الأشد فقراً والعاطلين عن العمل، باعتبار أن ذلك حقهم وجزء من حصتهم من إيرادات الموارد الطبيعية في بلدهم، وكواجب ومسؤولية اجتماعية على الدولة إزاء مواطنيها وحقهم في الحياة والطعام والشراب والمسكن والعمل والتعليم والرعاية الصحية.
- المحور الرابع: يتعلق بتمكين المواطنين من كسب عيشهم بكرامة من خلال توفير فرص العمل لهم، مما يتيح لهم الحصول على حصة من الدخل القومي بصورة كريمة من عملهم وكدهم، سواء تم ذلك من خلال توفير فرص عمل حقيقية، وليس بطالة مقنعة لدى الدولة وقطاعها العام وجهازها الحكومي وهيئاتها الاقتصادية، أو من خلال قيام الحكومة بتهيئة البنية الاقتصادية، وتسهيل تأسيس الأعمال بكل أحجامها بما يخلق فرص العمل في القطاع الخاص (النجار،٢٠١٢: ١١٩).

٣- الحق في الضمان الاجتماعي (الحماية الاجتماعية):

يعد الضمان الاجتماعي أحد الأركان الرئيسية للعدالة الاجتماعية، ويحظى بمكانة في ضمان الكرامة الإنسانية لجميع الأشخاص، كما يحظى بتأكيد في وثائق القانون الدولي لحقوق الإنسان وبرامج منظمة العمل الدولية، كما ويلزم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الدول الأطراف فيه (المادة ١٩) "بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية". ويشمل الضمان الاجتماعي الحق في الحصول على استحقاقات، نقداً أو عيناً، والحفاظ عليها دون تمييز لضمان الحماية من أمور تشمل ما يلي:

- غياب الدخل المرتبط بالعمل بسبب المرض، أو العجز، أو الأمومة، أو إصابات تحدث في إطار العمل أو البطالة أو الشيخوخة، أو وفاة أحد أفراد الأسرة.
- ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية.
- عدم كفاية الدعم الأسري خاصة للأطفال أو البالغين المعالين.

وتذهب لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى أن التدابير التي يتعين استخدامها لتوفير استحقاقات الضمان الاجتماعي لا يمكن تعريفها في نطاق ضيق، ويجب أن تكفي في جميع الأحوال حداً أدنى من التمتع بهذا الحق من حقوق الإنسان لجميع الأشخاص. ويمكن

أن تشمل هذه التدابير النظم القائمة على الاشتراكات أو على التأمين الاجتماعي التي توفر استحقاقات لكل شخص يواجه خطراً معيناً، أو حالة طارئة معينة، أو نظم الإعانة الاجتماعية الهادفة، وتدفع فيها الاستحقاقات لذوي الحاجة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،٢٠٠٨: التعليق ١٩).

خصائص العدالة الاجتماعية:

إن العدالة الاجتماعية هي الفكرة العامة التي تصلح أن تكون أساساً لمجموع المبادئ القانونية، هذه المبادئ التي تتميز بجملة من الخصائص منها:

١- العمومية: أي أن هذه المبادئ تعم جميع البشر دون استثناء.

٢- أنها مبادئ اجتماعية: لأنها تعبير عن الشعور بالمساواة، والمساواة مبدأ من مبادئ التنظيم الاجتماعي يهدف إلى رسم العلاقات بين الأشخاص في المجتمع، والمساواة هنا ليست حسابية فحسب بل مساواة تناسبية كذلك.

٣- أنها تصدر عن مثل أعلى يهدف إلى خير الإنسانية وصلاح المجتمع بما يملي على المشرِّع في تشريعه وعلى القاضي في قراراته من لزوم توخي الإنصاف فيما يضع من حلول.

٤- وهي مبادئ لا ترشد إلى حلول قاطعة ثابتة، لأن فكرة المساواة التي ترتكز عليها العدالة الاجتماعية هي وحدها الحقيقة الأبدية، أما مظاهر العدالة الاجتماعية وما توحيه من حلول فلا يمكن وصفها بالثبات لأن الشعور بالعدالة يكون رد فعل لأحداث اجتماعية، وما يرتبط بالحياة الاجتماعية يقبل التغيير بطبيعته تبعاً لتفاوت الزمان واختلاف المكان. فالشئ الذي يتغير هو مظاهر العدالة والحلول التي توحيها، أما جوهرها فيظل ثابتاً، فعلى سبيل المثال الضرر ينبغي أن يُزال، أما كيف يُزال فهذا يخضع للآلية التي سوف يقررها المشرع أو يتبعها القاضي، وهذه الآلية يمكن أن تتفاوت من قانون لآخر أو من قاض لآخر، دون أن يؤثر هذا التفاوت في أصل الفكرة وهي الضرر يجب أن يُزال.

٥- أنها مبادئ يشوبها التشتت ويكتنفها الغموض وينقصها ظهور المعالم ويعوزها وضوح المدلول، بسبب عدم تحجيمها في شكل مستقر.

٦- أنها مبادئ ملزمة لإقترانها بجزاء يوقع عند مخالفتها، غير أن هذا الجزاء ليس من طبيعة واحدة، وإنما يختلف بتفاوت دورها في الحياة القانونية فقد تقترن بجزاء مادي في الحالات التي يحيل النص القضاء إليها عند إفتقار المصادر الرسمية المعروفة للقانون، ويكون جزاء مخالفتها أدبياً فيما سوى ذلك من حالات.

٧- أنها مبادئ لاتقوم على فكرة الخير المطلق أو المجرد، وهو الخير ذاته مجرداً من أي إعتبار آخر كما هو شأن قواعد الأخلاق التي تهدف إلى خير الإنسان في ذاته بالعمل على نقاء ضميره وطهارة الفكرة والجماعة معاً.

٨- أنها فكرة قائمة بذاتها، لاتستند على غيرها من الأفكار، ولكنها تتفاعل مع أفكار قانونية أخرى، لتقدم للبشرية نموذجاً مثالياً من القوانين، وهنا يمكن القول أن القانون المثالي هو القانون الذي يراعي مبادئ العدالة الاجتماعية في مجموع نصوصه رعاية كاملة (حسين،٢٠١١: ٨٢- ٨٣).

صور العدالة الاجتماعية :

تتمظهر صور العدالة الاجتماعية في زوايا مختلفة، ففي الجانب السياسي تبرز العدالة الاجتماعية بوجود نظام سياسي عادل، وفي البعد الاقتصادي تبرز العدالة الاجتماعية وتتمظهر في التوزيع العادل للثروات، والتخطيط الاستراتيجي في إدارة الأموال، وتأسيس المشاريع المنتجة، ووجود نظام اقتصادي يرتكز على العدل في العمل والحقوق، وتوافر المستلزمات المعيشية للجميع من دون تمييز أو تفريق بغير حق.

وفي الجانب القانوني والحقوقي تتجلى العدالة الاجتماعية في وجود قوانين تنظم الحقوق والواجبات للأفراد والمجتمع، ووجود واحترام حقيقي لإنسانية الإنسان وكرامته، وتمتعه بممارسة كافة حقوقه المشروعة دون خوف أو وجل. وعلى ذلك نقيس بقية الصور الجميلة للعدالة الاجتماعية في مختلف أبعادها وجوانبها (العيسوي،٢٠١٢: ٣).

استراتيجيات تحقيق العدالة الاجتماعية:

الإستراتيجية Strategy مفهوم واسع المعنى متعدد الوجوه، وقد ارتبطت تاريخياً بفن الحرب وقيادة القوات، ثم اتسعت مضامينها بمرور الزمن وبتراكم الخبرات والمعارف

حتى أصبحت نمطاً من التفكير العالي المستوى الموجه لتحقيق غايات السياسة، وتعبئة قوى الأمة المادية والمعنوية وضمان مصالحها في السلم والحرب (أبو المعاطي،٢٠١٢: ٩٣).

وفيما يلي عرض لبعض الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لتحقيق العدالة الاجتماعية:

١- استراتيجية تمكين الفقراء:

ومن أهداف هذه الاستراتيجية مايلي:

- إعادة تخصيص الموارد والخدمات باستهداف الفقراء والمستضعفين استهدافاً مباشراً لتقليص عددهم وإعادة تخصيص الموارد بحسب المناطق الجغرافية، وإنشاء نظم للرعاية الصحية الأولية يتيسر للجميع الوصول إليها، وتمويلها تمويلاً كافياً، ودعمها بمستشفيات ملائمة، مناهضة التوزيع غير المتوازن وغير العادل للموارد البشرية، وتشجيع الجهات غير الحكومية على تقديم الخدمات الصحية في المناطق التي تعاني من نقص هذه الخدمات.
- التركيز على أمراض الفقراء وأحوالهم، ومكافحة الأمراض السارية ذات الآثار الوخيمة، وتوفير خدمات الصحة الإنجابية (رعاية حالات الحمل والولادة، ومعالجة الأمراض المنقولة جنسياً، وتنظيم الأسرة)، والوقاية من أمراض الطفولة عن طريق التطعيم والتدبير العلاجي المتكامل لأمراض الطفولة، وتقليص سوء التغذية.
- تقليص عبء المدفوعات النثرية المباشرة لقاء الخدمات الصحية وغيرها، وزيادة الميزانية وأموال المانحين كجزء من الإنفاق الكلي، والتدرج في فرض الرسوم، والإعفاء من فرض الرسوم غير الرسمية، وتشجيع المشاطرة الجماعية للمخاطر وآليات الدفع المسبق (التأمين الرسمي، والمشاريع المجتمعية للقطاع غير الرسمي).
- تحسين الإمداد بخدمات الصحة العمومية غير الشخصية وزيادة فعاليتها فضلاً عن تحسين جميع أنواع الخدمات المقدمة للفقراء، والتوسع في إعلام الجماهير، وتعزيز أنماط الحياة الصحية، وتنفيذ برامج إغناء الأغذية (باليود، والحديد، والزنك)،

ووضع معايير لجودة الهواء والماء والتربة والصحة المهنية والسلامة الغذائية والكيميائية.

- تشجيع العمل المشترك بين القطاعات لتحقيق مكاسب صحية ، والتوسع في الإمداد بالماء، والوقاية من حوادث المرور، وتقليص معدلات استهلاك التبغ، وزيادة معدلات تعليم الإناث، وزيادة مداخيل الفقراء (بدعم أسباب معيشتهم، وبالتحويلات النقدية والعينية)، وتعزيز التنمية المجتمعية المحلية المتكاملة (النجار،٢٠١٢: ١١٩).

٢- الإستراتيجية السكانية:

ومن أهداف هذه الإستراتيجية مايلي:

- نشر الوعي بالقضايا السكانية بإقامة العديد من الندوات واللقاءات العلمية التي يتم فيها عرض ومناقشة كافة محاور السكان والتنمية مع توضيح العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين تلك المحاور وتأثيراتها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتنموية للأفراد والأسر والمجتمعات السكانية.
- تطوير الإطار المؤسسي للعمل السكاني، وذلك بتدريب الكوادر في مجال السكان والتنمية، وإنشاء وتطوير العلاقات الأفقية والرأسية مع العديد من الجهات ذات الصلة بهدف تقوية أطر التعاون والتنسيق مع الشركاء الرسميين والمجتمعيين في كافة مراحل مناقشة ودراسة السياسة السكانية.
- دعم آلية التنسيق بقطاع السكان: يجب إنشاء وتقوية العديد من آليات التنسيق بقطاع السكان حيث تشكل العديد من اللجان الاستشارية والفنية التي تضم في عضويتها كافة القطاعات بالدولة من مؤسسات حكومية وغير حكومية بهدف التمكن من تحديد الأولويات الوطنية في مجال السكان والتنمية وإرساء أسس الشفافية والتكامل والتجانس في أداء المهام بما يساعد على تفادي الازدواجية والتضارب واستثمار الجهد والزمن وترشيد الموارد المتاحة.

- التعاون الخارجي: إن التعاون والتنسيق مع المؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في مجال السكان قد يُمكن من الاستفادة من التجربة الإنسانية الحديثة في إطار الموروث القيمي في تطوير ومراجعة السياسات السكانية.
- تطوير أساليب العمل في مجال التخطيط الإستراتيجي مما يسهل عملية اكتساب التأييد والدعم المجتمعي للسياسة السكانية.

إضافة إلى ماتقدم فإن المشاركة في المحافل الدولية والإقليمية قد يمكن من مواكبة المستجدات الإقليمية والعالمية، والتفاعل مع الأسرة الدولية أخذاً وعطاءاً في إطار الإستراتيجيات والأولويات الوطنية.

٣-استراتيجية التنمية الاجتماعية:

ويتمثل الهدف بعيد المدى لهذه الإستراتيجية في قيام مجتمع إنساني آمن اقتصادياً واجتماعياً لجميع المواطنين من مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، ويتطلب تحقيق هذا الهدف إرساء أوضاع مادية تستند إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تأكيد مبدأ التعليم والصحة للجميع.
- دعم سياسات الوفاء بالحاجات الإنسانية الأساسية.
- التقريب التدريجي من فئات الدخل وتحديد حد أدنى لدخل الفرد.
- تحقيق معدلات نمو عالية للدخل القومي مع الحد من الزيادة السكانية.
- تحقيق معدلات مرتفعة للعمالة المنتجة.
- استكمال البنية التحتية للبنية الأساسية.
- القضاء على الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تُفرز الظواهر الاجتماعية غير المقبولة إنسانياً.

العدالة الاجتماعية في الواقع العربي :

تعاني المجتمعات العربية على مابينها من تفاوت اقتصادي وتنموي من الإخفاق في تحقيق التنمية القائمة على العدالة الاجتماعية، بسبب انخراط العديد من الدول في تطبيق سياسات تكرس الفقر والتهميش والإقصاء وعدم المساواة، إذ يكاد لا يخلو بلد عربي من صور الإجحاف والتمييز وصور الإقصاء والتهميش، وتحقيق العدالة الاجتماعية هدف دونه

الكثير من التحديات يرتبط بعضها بالبعد الدولي أو بتراكمات تاريخية وتقيدات سياسية وجغرافية وتنموية، لكن ذلك لايعفي الدول والحكومات العربية من واجباتها والتزاماتها السياسية والاجتماعية والقانونية والأخلاقية، حتى أصبحت شرعية أي نظام حكم ترتكز على أساس قدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية لمواطنيها، وهو مايبرر الحاجة لانتهاج مقاربات التنمية القائمة على نهج حقوق الإنسان على نحو يلبي التمتع الفعلي بمختلف فئات حقوق الإنسان، ويأخذ بالإعتبار قدرات الدول، والحاجة للتدرج التراكمي في تلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (العيش الكريم- الغذاء- المسكن- الصحة- التعليم- العمل). والعدالة الاجتماعية يمكن تحقيقها ووضع معايير وأهداف ومؤشرات لقياس مدى الوفاء بها إذا وجدت الإرادة السياسية (http://www.alwatannews.net/PrintedNewsViewer.aspx).

فلا يخلو بلد عربي من برامج لإقامة قدر أو آخر من العدالة الاجتماعية مثل نظم التأمينات والمعاشات التقاعدية، أو الحماية الاجتماعية من خلال الدعم العيني أو النقدي، أو إتاحة السلع والخدمات العامة مثل التعليم الذي تلتزم البلدان العربية بإتاحته مجانياً وإلزامياً في مرحلة التعليم الأساسي، أو الرعاية الصحية والعلاج المجاني لغير القادرين، أو السعي لتوفير فرص العمل، أو توفير برامج للإسكان الاقتصادي لمحدودي الدخل.

كما توفر البلدان العربية الغنية كالمملكة العربية السعودية أنماطاً من الرفاه الاجتماعي لمواطنيها يفوق ما يوفره العديد من الدول المتقدمة في تلبية السلع والخدمات العامة، إذ تمتد مجانية التعليم في المملكة إلى كل مراحل التعليم، بل وتقدم إعانات مالية للدارسين، وتوفر نسب جيدة للرعاية الصحية في الموازنات المالية للدولة، وتوفر برامج لدعم ذوي الإعاقات.

وعلى الرغم من ذلك فمبدأ المساواة وعدم التمييز، وتكافؤ الفرص الذي يمثل حجر الأساس في العدالة الاجتماعية، يعد بحق الفريضة الغائبة في البلدان العربية، تتعدد أنماطه وذرائعه لكنه يظل متجذر في كل البلدان العربية.

وتبدأ أشكال التمييز النمطية، بالتمييز ضد المرأة التي تشكل نصف المجتمع العربي، فرغم التقدم الذي أحرزته بعض البلدان العربية في مكافحة التمييز ضد المرأة، والتفاوت في مداه وعمقه، يحفل الواقع العربي بأنماط متعددة من التمييز ضد المرأة بدءاً من النطاق العام بالمشاركة في الحياة العامة، ومراكز صنع القرار، إلى المشاركة في النشاط الإقتصادي.

كما يمتد التمييز في البلدان العربية إلى نمط التمييز على أساس الدين والمذهب والمعتقد، واشتدت حدة هذا التمييز في بعض البلدان الذي يتسم تكوينها الاجتماعي بالتعددية الدينية والمذهبية، وأثرت على مفهوم المواطنة، وأطلقت نزعات من الاحتقان الاجتماعي، وتهدد بإثارة نزاعات انفصالية.

سبل تعزيز العدالة الاجتماعية في العالم العربي:

تروج مؤسسات التمويل الدولية لتبني سياسات مالية واقتصادية تقشفية في الدول التى تعاني من عجز الموازنة تستهدف إلغاء أو تخفيض الدعم على الطاقة والزراعة والمنتجات الغذائية، وتخفيض الأجور بما فيها أجور العاملين في التعليم والصحة وباقى مؤسسات الخدمات العامة، وترشيد وإستهداف شبكات الأمان الاجتماعي، وإعادة هيكلة نظام المعاشات، وترشيد الإنفاق على الصحة، ومرونة سوق العمل (أي حرية فصل العمال). لكن تطبيق هذه السياسات، وإن كان قد أدى إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية ومعدل الدخل السنوى فقد ترك آثاراً اجتماعية وخيمة أدت لزيادة الفقر والبطالة وصعوبة الوصول إلى الخدمات والسلع الأساسية، كما أدى لزيادة الفوارق بين الطبقات، وإقصاء قطاعات كاملة من المجتمعات خارج التنمية، الأمر الذى يهدد الإستقرار والسلام الاجتماعي.

ويُجمع العديد من الأدبيات الدولية والوطنية حول عدد من العناصر الجوهرية لتعزيز العدالة الاجتماعية أهمها مايلي:

- الحاجة إلى نمط جديد للتنمية يقوم على أهداف تلبي احتياجات الناس ألا وهو التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مجتمعة، والحد من التباينات الأساسية (التي سبق تناولها) بين التمويل (ويقصد به الاستثمار في أسواق المال) والاقتصاد الحقيقي، وبين الأغنياء والفقراء، وبين رأس المال والعمال، وتحقيق هدف العمل اللائق لجميع النساء والرجال وانتهاج سياسات عامة تعالج جذور النمو غير المجدي، من خلال تدعيم إطار استثمار منتج، وجعل النظام المالي في خدمة الاقتصاد الحقيقي، وتطوير أسواق العمل كي تصبح أسواقاً شاملة وعادلة.

- إعادة النظر في الحدين الأدنى والأعلى للأجور، في سياق يعتمد الهيكل النسبي للأجور في كل قطاع أو فرع من فروع النشاط الاقتصادي بما يحقق العدالة الأفقية بين القطاعات والعدالة الرأسية في هيكل الأجور والدخول داخل القطاع الواحد الذي لحق به العديد من التشوهات والمفارقات في كثير من البلدان العربية، واعتماد مفهوم الدخل بدلاً من الأجر أو الراتب الأساسي أي الأخذ في الاعتبار البدلات والمكافآت والحوافز.

- إعادة النظر في السياسة الضريبية، بعد أن ثبت فشل الرؤية التقليدية التي تقوم على خفض الضرائب، وعدم الإفراط في تدرجها للحفاظ على الموازين المالية وفرص الاستثمار، والتي كان من نتائجها زيادة التباينات في الحصول على الحماية الاجتماعية، بينما فشلت في رفع مستويات الاستثمار، وتبني سياسات ضريبية أكثر تدرجاً بغية تمويل البرامج الرئيسية مثل التعليم والحماية الاجتماعية وتهيئة بنية أساسية كثيفة العمالة، وسيدعم هذا الأمر في الوقت نفسه أهداف إعادة التوزيع.

- توفير ضمان اجتماعي جيد التصميم يضمن توسيع نطاق مظلة التأمينات الاجتماعية القائمة على الإشتراكات وإعانات البطالة، وإرساء أرضية حماية اجتماعية لأكثر الناس استضعافاً لا تقف عند الوصول إلى الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بل وأن تسعى باستمرار إلى تلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (العيسوي،٢٠١٢: ٣).

العدالة الاجتماعية في أدبيات مهنة الخدمة الاجتماعية:

تعتبر العدالة الاجتماعية من أهم القضايا التي تشغل اهتمام الإنسان وأبرزها لأن غيابها يعني اتساع الظلم، وتزايد إحساس الناس بالقهر والتعاسة، والخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية تحرص على سيادة مفاهيم العدالة الاجتماعية، ومواجهة مختلف أشكال الظلم والتجاوز وانتهاك حقوق الإنسان على وجوده فرداً في المجتمع، والتأكيد على وجود الفرد في جماعة، وعضواً في مجتمع تتكامل قواه وتتآزر قدراته ويسعى إلى النهوض وخلق التقدم على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع.

إن مهنة الخدمة الاجتماعية تعمل على تمكين الإنسان من أداء وظيفته الاجتماعية عندما يتعرض لحالة من الاضطراب أو العجز أو عدم التوازن، وإن ذلك لا يمكن أن يتأتى

إلا إذا قام على أرضية من العدالة والإحساس العميق لدى الإنسان بقيمته ودوره ورسالته (فهمي،٢٠١٤: ٢٦٣).

إن الخدمة الاجتماعية تتذبذب بين مفهومين الأول منهما غريزي مرتبط بإنسانية الإنسان، والثاني يتعلق بالخدمة الاجتماعية كنظام وفق تشريعات وقوانين تترجم فلسفة الدولة تجاه خدمة الفرد والمجتمع.

وإن كل المبادئ التي كفلتها الخدمة الاجتماعية للفرد والجماعة والمجتمع إنما هي سنن وشرائع أقرتها الأديان السماوية وآمنت بها كل القيم الإنسانية منها على سبيل المثال لا الحصر مبدأ العدالة الاجتماعية، ويعنى بها أن لكل إنسان احترامه وكرامته بغض النظر عن اختلاف الجنس والدين واللغة والمركز الاقتصادي. وهذا لايعني أن كل الناس سواء، ولكن يُقصد به أن كل فرد يجب أن يحظى من جانب الأخصائي الاجتماعي بنفس التقييم والتقبل الذي يحظى به غيره مع مراعاة الفروق الفردية وتكافؤ الفرص.

وإذا أردنا أن نؤطر مبادئ الخدمة الاجتماعية بمفهوم قانوني كالعدالة الاجتماعية والمساواة فيبدو أن الخدمة الاجتماعية كمبادئ ومفاهيم هي أقرب إلى مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة، لأن العدالة الاجتماعية هيكل تشريعي يعتمد على قوانين تنظم الحركة الاجتماعية، باعتبار أن العدالة والمساواة مبادئ إنسانية وأخلاقية وروحية تصون كرامة الإنسان وحريته وحقه في العيش وتكافؤ الفرص والحق في توفير حد ملائم للإكتفاء الذاتي، وهذه القيم لم ترسخ بصورة كاملة في مبادئ الخدمة الاجتماعية، بل هي منطلقات نظرية تتداخل مع مهنة الخدمة الاجتماعية، والمقصود المبادئ الأساسية التي تُطبّق في الطرق الثلاثة الرئيسية في الخدمة الاجتماعية (خدمة الفرد، وخدمة الجماعة، وتنظيم المجتمع) (أبو عجاجة،٢٠١١: ١٩٣).

المراجع:

القرآن الكريم

٢٠١١ العدالة الاجتماعية وانعكاسها على مهنة الخدمة الاجتماعية. بنغازي: دار الكتب الوطنية.

أبو المعاطي، ماهر

٢٠١٢ الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

أمين، أبو بكر علي محمد

٢٠١٠ العدالة مفهومها ومنطلقاتها. دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع.

جرار، أماني

٢٠١٢ حقوق الإنسان وتربية السلام. عمان: دار وائل للنشر.

حسين، إسماعيل نامق

٢٠١١ العدالة وأثرها في القاعدة القانونية. مصر: دار شتات للنشر والبرمجيات.

سن، مارتيا

٢٠١٠ فكرة العدالة. بيروت: الدار العربية للعلوم.

العيسوي، إبراهيم

٢٠١٢ العدالة الاجتماعية من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق. صحيفة الشرق: ١ أكتوبر.

فهمي، محمد سيد

٢٠١٤ العدالة الاجتماعية استراتيجيات وآليات. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢٠٠٨ الحق في الضمان الاجتماعي. الدورة ٣٩، التعليق العام رقم ١٩،وثيقة (E/C.12/GC/19) ٤فبراير، القاهرة.

ماير، توماس

٢٠١٠ المجتمع المدني والعدالة. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

نبيه، نسرين عبد الحميد

٢٠١١ حقوق المرأة في الإسلام. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

النجار، أحمد السيد

٢٠١٢ الآليات الاقتصادية لبناء العدالة الاجتماعية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

OECD

2011 Social justice in the OECD , How do the member states Compare, . New York: Governance Indicators.

http//www.aleqt.com/2013/09/03article_783008.html

http//aafaq center.com/indexphp/post/263

http://www.alwatannews.net/PrintedNewsViewer.aspx